ليبلغ الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية 62,76 مليار دينار بنهاية أكتوبر 2025.. و602 مليون القروض المقدمة من البنوك خلال شهر

5,6 مليارات دينار قروضاً مُنحت للمواطنين والمقيمين خلال 10 أشهر

- 684 مليون دينار قروضاً إسكانية حصل عليها المواطنون من البنوك التجارية في 10 أشهر
- 657 مليون دينار التسهيلات الممنوحة لشراء أوراق مالية للأفراد والشركات والمؤسسات
- 3,93 مليارات دينار ودائع جديدة استقبلتها البنوك منذ بداية العام حتى نهاية أكتوبر الماضي
- 2,92 مليار دينار ودائع جديدة للقطاع الخاص في 10 أشهر.. منها 1,64 مليار بالعملات الأجنبية

علاء مجيد

كشفت بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، عن ارتفاع إجمالي القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين بالكويت خلال أول 10 أشهر من 2025 بقيمة 5,59 مليارات دينار، ليسجل الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية مستوى قياسيا جديدا عند 62,76 مليار دينار بنهاية أكتوبر الماضي، مقارنة بمستوياته البالغة 57,17 مليار دينار بنهاية 2024، وبنمو 9,8٪.

وعلى أساس شهري، ارتفعت القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين خلال الشهر الماضي بقيمة 602 مليون دينار، وبنسبة نمو 1٪، مقارنة بـ 61,16 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2025. وعلى أساس سنوي، ارتفعت القروض الممنوحة بين أكتوبر 2024 و2025 بقيمة 6,38 مليارات دينار، وبنسبة نمو 11,33٪، مقارنة بـ 56,37 مليار دينار بنهاية أكتوبر 2024.

وتفصيلا، سجلت القروض الممنوحة للمقيمين 53,13 مليار دينار بنهاية أكتوبر الماضي، بارتفاع خلال الفترة من يناير حتى أكتوبر من العام الحالي بقيمة 3,72 مليارات دينار وبنسبة 7,5٪، مقارنة برصيدها البالغ 49,41 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024. فيما سجلت القروض الممنوحة لغير المقيمين 9,62 مليارات دينار بنهاية أكتوبر الماضي، بزيادة خلال الفترة من يناير حتى أكتوبر بقيمة 1,87 مليار دينار وبنسبة نمو 24,1٪ مقارنة برصيدها البالغ 7,75 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024.

ويقصد بـ «غير المقيمين» الأشخاص غير الكويتيين الذين لم يحصلوا على إذن عمل أو تصاريح إقامة، والشركات والمنشآت التجارية الأجنبية غير المقامة بالكويت والمرخص لها من وزارة التجارة والصناعة، أو الجهات المختصة بما في ذلك الشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ أعمال بموجب عقود خاصة مع الحكومة، وكذلك الهيئات الدبلوماسية الأجنبية والهيئات التابعة لها.

وجاءت زيادة حجم القروض الممنوحة بالبلاد للمقيمين وغير المقيمين منذ بداية العام الحالي حتى أكتوبر الماضي بدعم من زيادة القروض الإسكانية، وهي قروض شخصية طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها 15 سنة تقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص، حيث بلغت مستوى 17,23 مليار دينار بنهاية أكتوبر الماضي، بارتفاع خلال 10 أشهر بقيمة 684 مليون دينار وبنسبة 4,1٪، مقارنة برصيدها البالغ 16,54 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

كما زادت التسهيلات الاستهلاكية الممنوحة في الكويت منذ بداية العام حتى نهاية أكتوبر بنحو 12 مليون دينار، بنمو 0,6٪ ليصل رصيدها التراكمي إلى 2,08 مليار دينار مقارنة بـ 2,07 مليار دينار في ديسمبر الماضي، وبلغ إجمالي رصيد التسهيلات الشخصية بنهاية أكتوبر مستوى 19,98 مليار دينار، مرتفعه خلال أول 10 أشهر من العام الحالي، بواقع 668 مليون دينار وبنسبة نمو 3,5٪، وذلك مقارنة بمستواها البالغ 19,32 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

وأشارت البيانات إلى زيادة القروض الموجهة لشراء أوراق مالية خلال الفترة من يناير حتى أكتوبر من 2025، لتسجل مستوى 4,43 مليارات دينار بنهاية أكتوبر الماضي، مقارنة بـ 3,8 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة نمو بلغت 17,4٪ وبقيمة 657 مليون دينار.

فيما بلغ إجمالي التسهيلات المقدمة لقطاع النفط والغاز منذ بداية العام وبنهاية أكتوبر لتسجل مستوى 2,52 مليار دينار، بالمقارنة بـ 2,56 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة تراجع بلغت 1,5٪، وبقيمة 38 مليون دينار.

وأوضحت البيانات ارتفاع قروض للبنوك منذ بداية العام الحالي 2025 لتسجل مستوى 4,85 مليارات دينار بنهاية أكتوبر الماضي، مقارنة بـ 3,41 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة نمو بلغت 42٪ وبقيمة 1,43 مليار دينار.

نمو الودائع

وعلى صعيد الودائع، أظهرت بيانات «المركزي» عن ارتفاع الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين وغير المقيمين خلال الفترة من يناير حتى أكتوبر الماضيين لتبلغ 57,75 مليار دينار، مقارنة بمستوياتها المسجلة بنهاية 2024 والبالغة 53,82 مليار دينار، وبارتفاع قيمته 3,93 مليارات دينار وبنسبة ارتفاع 7,3٪.

وعلى أساس سنوي، ارتفعت الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين وغير المقيمين خلال العشرة أشهر الأولى من 2025، بقيمة 4,4 مليارات دينار، وبنسبة نمو 8,2٪، مقارنة بـ 53,36 مليار دينار بنهاية أكتوبر 2024.

وعلى أساس شهري، زادت الودائع خلال الشهر الماضي بقيمة 518 مليون دينار، وبنسبة نمو 0,9٪، مقارنة بـ 57,23 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2025.

وتفصيلا، ارتفعت الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين خلال أول 10 أشهر من العام الحالي لتسجل مستوى 52,25 مليار دينار بنهاية أكتوبر بنمو بنسبته 3,5٪ وبقيمة 1,75 مليار دينار مقارنة بـ 50,49 مليار دينار في ديسمبر الماضي.

فيما ارتفعت الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل غير المقيمين منذ بداية العام حتى أكتوبر الماضي لتصل إلى مستوى 5,5 مليارات دينار بنمو نسبته 65,3٪ وبقيمة 2,17 مليار دينار مقارنة بـ 3,32 مليارات دينار في ديسمبر 2024.

وأظهرت البيانات أن ارتفاع الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين وغير المقيمين، منذ بداية العام حتى نهاية أكتوبر الماضي، جاء مدفوعا بزيادة ودائع القطاع الخاص بالدينار لتصل إلى 38,9 مليار دينار مقارنة بـ 37,62 مليار دينار في ديسمبر الماضي، وبنسبة زيادة بلغت 3,4٪ وبقيمة 1,28 مليار دينار.

وأشارت البيانات الى زيادة ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنهاية أكتوبر الماضي بقيمة 1,64 مليار دينار ليصل رصيد الودائع بالعملات الأجنبية إلى 5,64 مليارات دينار، مقارنة بـ 4 مليارات دينار بنهاية ديسمبر وبنمو نسبته 40,9٪ فيما ارتفعت الودائع للعملات الإجنبية بقيمة 1,64 مليار دولار، لترتفع بذلك اجمالي ودائع القطاع الخاص لدى البنوك خلال 10 أشهر بقيمة 2,92 مليار دينار.

فيما ارتفعت ودائع المؤسسات العامة المالية وغير المالية خلال العشرة أشهر الأولى من العام الحالي لتصل إلى 8,84 مليارات دينار مقارنة بـ 7,11 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي بقيمة ارتفاع 1,73 مليار دينار وبنسبة نمو 24,3٪.

وكشفت بيانات «المركزي» عن تراجع الودائع الحكومية منذ بداية العام حتى نهاية أكتوبر الماضي لتصل إلى 4,36 مليارات دينار مقارنة بـ 5,08 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي وبنسبة تراجع بلغت 14,14٪ وبقيمة 719 مليون دينار.

7 مليارات دينار معاملات «ومض» في 10 أشهر

كشفت بيانات بنك الكويت المركزي أن إجمالي قيمة المعاملات التي تمت عبر خدمة الدفع الآني (ومض)، بلغ نحو 6,96 مليارات دينار خلال أول 10 أشهر من العام الحالي، وبلغ إجمالي عدد العمليات عبر هذه الخدمة نحو 9,3 مليارات عملية، بمتوسط قيمة للعملية الواحدة عند 75,4 دينارا.

وتشهد عمليات الدفع عبر خدمة «ومض» تزايدا ملحوظا منذ بداية العام، حيث بلغت لشهر يناير 2025 نحو 483,8 مليون دينار، وفي شهر فبراير سجلت 523,8 مليون دينار، و615,7 مليون دينار لشهر مارس، وفي شهر أبريل بلغت نحو 616,1 مليون دينار، وفي مايو نحو 709,9 ملايين دينار، وفي شهر يونيو بلغت نحو 700 مليون دينار، أما شهر يوليو فسجلت نحو 778,3 مليون دينار، ولشهر أغسطس بلغت 803,7 ملايين دينار، وفي شهر سبتمبر بلغت 832 مليون دينار، وشهر أكتوبر سجلت نحو 902,6 مليون دينار.

خطوة تؤسس لكيان استثماري قوي قادر على المنافسة والتوسع

«أسواق المال» توافق على مشروع دمج «كفيك ـ رساميل»

عيسى الحساوي: صفقة ناجحة ستلبي تطلعات المساهمين وبداية ميلاد جديد لكيان أكثر قوة وديناميكية

أعلنت شركة كفيك للاستثمار عن حصولها على الموافقات الرسمية النهائية من هيئة أسواق المال على مشروع عقد الاندماج عن طريق الضم بين شركة كفيك للاستثمار وشركة رساميل للاستثمار، بحيث تكون شركة كفيك للاستثمار هي الشركة الدامجة، وتكون شركة رساميل للاستثمار هي الشركة المندمجة.

واستنادا إلى نتائج تقرير مقوم الأصول المستقل ورأي مستشار الاستثمار المستقل بشأن عدالة التقييم، ستقوم شركة كفيك للاستثمار بإصدار 53,420,983 سهما لمساهمي شركة رساميل للاستثمار، مقابل أسهمهم البالغة 180,266,800 سهم، بحيث يمنح كل سهم من أسهم شركة رساميل للاستثمار 0,2963439913 سهم من أسهم شركة كفيك للاستثمار.

كيان استثماري قوي

في هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي لشركة كفيك للاستثمار عيسى الحساوي إن خطوة الدمج عن طريق ضم شركة رساميل محطة جديدة ومفصلية في مسيرة شركة «كفيك» تعكس رؤية مجلس الإدارة الطموحة نحو تأسيس كيان استثماري قوي قادر على المنافسة والتوسع وتقديم خدمات أفضل.

عيسى الحساوي

ووصف عملية الدمج بأنه خطوة جريئة وهادفة وتؤكد القوة المالية لكل من الشركتين، موضحا أن نتائج العملية ستكون إيجابية على المديين المتوسط والبعيد، حيث ان شركة كفيك تمضي وفقا لمنهجية وإطار استراتيجي هادف ومحدد التطلعات. وأكد الحساوي أن المشروع سيلبي تطلعات المساهمين والمستثمرين ومتلقي الخدمات من الشركة في جميع أنشطتها، سواء الاستثمارية أو الوساطة أو التمويلية.

وأضاف: المنافسة لم تعد تعترف بالكيانات الضعيفة أو الصغيرة، مشيرا إلى أن الدمج في وضع مالي صحي وقوي له تبعات إيجابية أكبر من الدمج في ظروف أخرى غير صحية، واعتبر الحساوي أن خطوة الدمج تعتبر صفقة ناجحة لمساهمي الشركتين، وستكون بداية ميلاد جديد لكيان أكثر قوة وديناميكية ومرونة واقل تكلفة تشغيلية.

وفي سياق آخر، على صعيد الإجراءات التنفيذية، سيكون مشروع عقد الاندماج وملحقاته متاحا للاطلاع لمساهمي الشركة ابتداء من يوم الأحد المقبل الموافق 27 نوفمبر 2025، وذلك على الموقع الإلكتروني للشركة .https://www kfic-kw.com، وكذلك في المقر الرئيسي للشركة الكائن في القبلة، قطعة 1، شارع المعري، قسيمة 1، مبنى عبدالغني خالد صالح الغنيم وشركائه ـ الأدوار 10، 11، 12.

كما ستخضع عملية الاندماج لموافقة الجمعية العامة غير العادية لكل من الشركتين (الدامجة/المندمجة)، والتي سيحدد موعد انعقادها لاحقا فور الانتهاء من الإجراءات التنظيمية والموافقات الرقابية اللازمة، وسيتم الإفصاح عن موعد الانعقاد والافصاحات ذات الصلة وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

بعد الزخم الذي شهده بسنواته الأولى وتسجيل نمو متسارع

الذكاء الاصطناعي عند مفترق طرق في 2026

باريس ـ أ.ف.ب: بعد الزخم الذي شهده في سنواته الأولى وتسجيل نمو متسارع وتحطيم الأسعار في البورصة، سيواجه الذكاء الاصطناعي التوليدي إشكالات حساسة في العام 2026، فهل فقاعة الذكاء الاصطناعي على وشك الانفجار؟ ويخيم القلق والتوتر على القطاع، ففي منتصف نوفمبر الجاري، أعلن عدد من كبار المستثمرين، مثل «سوفت بنك» اليابانية والملياردير بيتر ثيل، المشارك في تأسيس «باي بال» و«بالانتير»، عن بيع كل أسهمهما في شركة «إنفيديا» الأميركية لتصنيع الرقائق. وتبدو الاستثمارات الضخمة في هذا القطاع غير متناسبة مع الأرباح المحققة. وبالإضافة إلى ذلك، تستثمر شركات التكنولوجيا العملاقة ومصنعو الرقائق في شركات الذكاء الاصطناعي الناشئة حتى تشتري بدورها منتجاتها وخدماتها، وهو نظام اقتصادي دائري هش، معرض للانهيار إذا تقلبت الأسواق، مما يعيد إلى الأذهان المراحل الأولى لانفجار فقاعة الإنترنت عام 2000.

وقد استندت شركات تكنولوجية عملاقة استثمرت بشكل كبير في الذكاء الاصطناعي، إلى مكاسبها الإنتاجية الجديدة كمبرر لصرف آلاف الموظفين الإداريين، لكن توقعات الخبراء تختلف بشأن حجم تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل وسرعته. وبينما يرى بعض الخبراء أن هذه التحولات قد تكون عميقة لدرجة أنها ستستلزم اعتماد راتب أساسي شامل لضمان استقرار المجتمع، يعتبر آخرون أن التغيير سيكون تدريجيا. وتشير تقديرات شركة «ماكينزي» إلى أن نحو 30٪ من الوظائف الأميركية ستصبح مؤتمتة، أي يتم تشغيلها بواسطة آلات أو برمجيات بدل البشر، بحلول عام 2030، بينما تتوقع شركة «غارتنر» أن يساهم الذكاء الاصطناعي في إيجاد وظائف أكثر مما سيلغي بحلول عام 2027.

مجلس الوزراء أكد حرصه على توفير متطلبات المرحلتين الحالية والمستقبلية لتحقيق الاستدامة المالية والحفاظ على التصنيف الائتماني للبلاد

الكويت تجني ثمار الإصلاحات.. رفع التصنيف السيادي يبشّر بالاستدامة الاقتصادية

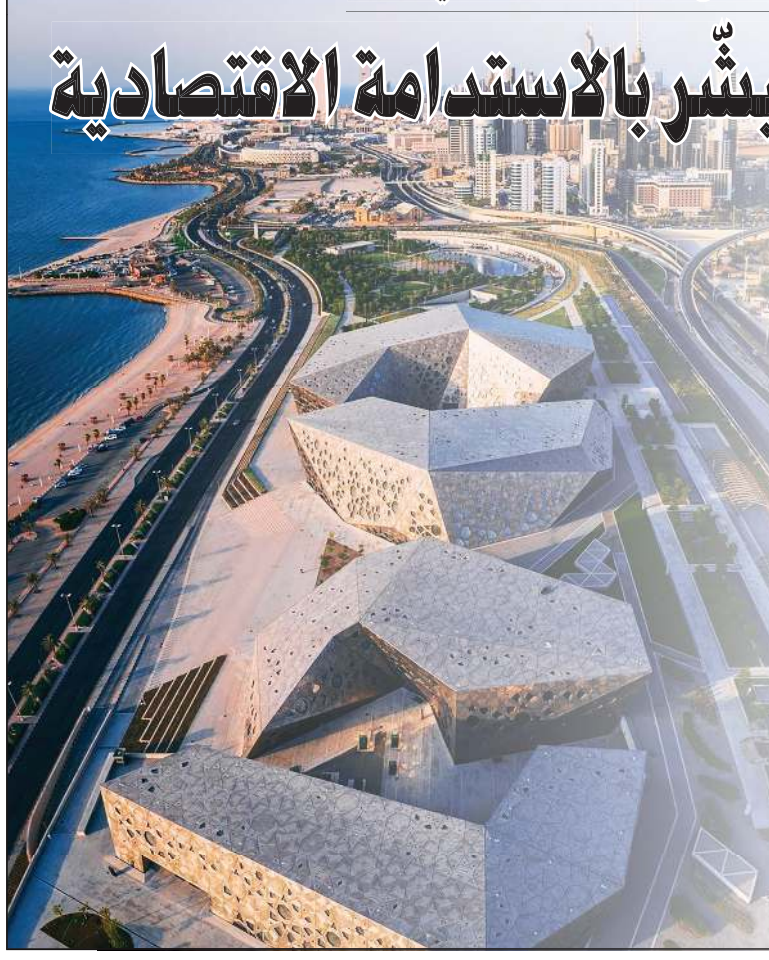

كونا: شكل رفع وكالة ستاندرد آند بورز العالمية «S&P» يوم الجمعة الماضي التصنيف الائتماني السيادي للكويت إلى (ـAA) مع نظرة مستقبلية مستقرة، تتويجا لزخم الإصلاحات الشاملة والتحول الهيكلي الذي تشهده البلاد، كما يعطي مؤشرا على مرحلة مبشرة للاستدامة الاقتصادية قائمة على خريطة إصلاحات حكومية تحمل تحولا نوعيا في الأجندة الوطنية.

ويمضي هذا التحول النوعي بثبات في مساره قدما إلى الأمام في ضوء مقاربته الجادة والشمولية لمعالجة الاختلالات الهيكلية واعتماده نموذجا تنمويا مستداما بتركيزه على تطوير القطاعات الاقتصادية والاستثمارية وتحسين بيئة الأعمال وتسريع المشاريع التنموية.

ففي اجتماعه الأسبوعي برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله، أكد المجلس حرص الحكومة على تحقيق الرؤية السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، والمضي قدما بخطوات جذب الاستثمارات الخارجية وتحسين بيئة الأعمال، بما يواكب طموحاتها التنموية في تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي.

كما أكد المجلس خلال الاجتماع استمراره في الإصلاحات المالية التي من شأنها رفع التصنيف الائتماني السيادي للكويت بالمؤشرات العالمية ذات الصلة، وحرصه على توفير متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية لتحقيق الاستدامة المالية والحفاظ على التصنيف الائتماني للبلاد.

وقرر مجلس الوزراء تكليف وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح المخيزيم، بموافاة المجلس بتقرير دوري كل 6 أشهر بآخر المستجدات بشأن التصنيف الائتماني للكويت.

من جهته، قدم الوزير د.صبيح المخيزيم شرحا لمجلس الوزراء بحضور محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون حول رفع (ستاندرد آند بورز) التصنيف السيادي للكويت، وأفاد بأنه عائد إلى أسباب عدة، أبرزها التقدم في الإصلاحات الاقتصادية والمالية خصوصا في مجالات التنويع الاقتصادي وتحديث البنية التحتية وتنويع مصادر الإيرادات غير النفطية.

ولفت في هذا الشأن إلى إقرار المرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة، حيث أعاد تمكين الدولة من الوصول إلى أسواق الدين وتوفير خيارات للتمويل أكثر تنوعا بما يدعم الاستدامة المالية.

كما أشار إلى ضخامة الأصول المالية السيادية للكويت المدارة من الهيئة العامة للاستثمار، والتي تعتبر من الأعلى عالميا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وأيضا التزام الحكومة بضبط الإنفاق وتنمية الإيرادات غير النفطية من خلال إعادة تسعير الخدمات الحكومية وترشيد الدعومات وتحسين المشتريات الحكومية وطرح الأراضي لأغراض اقتصادية.

وأفاد المخيزيم بأن (ستاندرد آند بورز) رصدت التقدم الذي تحققه الكويت في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية إلى جانب برامج الاستثمار الرأسمالي الكبرى وأن الدولة تتجه بشكل متزايد إلى تنويع آليات تمويل المشاريع من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) والاتفاقيات بين الحكومات واستثمارات القطاع الخاص. وأكد أن ذلك يعكس تحولا عمليا بنموذج التمويل ويسهم في تخفيف العبء على المالية العامة ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع، مبينا أن المشاريع الرأسمالية التي تم تسليط الضوء عليها بتقرير الوكالة هي المنطقة الاقتصادية الشمالية وميناء مبارك الكبير ومشاريع الطاقة المتنوعة ومطار الكويت الدولي الجديد (T2) والمدن السكنية الجديدة والمنطقة الاقتصادية الحرة في العبدلي.

وفي موازاة ذلك، أسهمت الاجتماعات الحكومية رفيعة المستوى ذات الصبغة الاقتصادية والفنية التي تسارعت وتيرتها خلال الأشهر الماضية في تطوير المشهد التنموي وإجراء المراجعات القانونية والفنية اللازمة لتحريك المشروعات الكبرى.

ويعمل عدد من اللجان المتخصصة التي شكلها مجلس الوزراء على متابعة دقيقة للمشروعات وتنفيذ الاتفاقيات مع جمهورية الصين الشعبية بالتزامن مع تبادل زيارات تنموية وهو ما يعزز الثقة في قدرة الدولة على تنفيذ خططها الاستراتيجية.